

CA,Casablanca,4/06/1985,1108

Identification			
Ref 20589	Juridiction Cour d'appel	Pays/Ville Maroc / Casablanca	N° de décision 1108
Date de décision 04/06/1985	N° de dossier 8535	Type de décision Arrêt	Chambre Néant
Abstract			
Thème Procédure Civile		Mots clés Faux, fait postérieure à l'arrêt, Difficulté d'exécution (Non), Acte sous-seing privé	
Base légale		Source مجلة المحاكم المغربية Revue : Gazette des Tribunaux du Maroc Page : 112	

Résumé en français

Le simple déclenchement d'une poursuite pour faux dans un acte sous seing privé ayant servi de base à l'arrêt, ne constitue pas une difficulté d'exécution, étant donné que le faux devait être soulevé, pénalement ou civilement, au cours de l'instance et non après le prononcé de l'arrêt.

Résumé en arabe

صعوبة في التنفيذ - بناء على واقعة بعد الحكم - لا -.
 ان مجرد تحريك متابعة بالزور في عقد عرفي سبق ان ارتكز عليه القرار المستشكل فيه لا يشكل صعوبة في التنفيذ، لحصول هذه الواقعة بعد صدور القرار المذكور، فكان في متناول الطالب اثارة الطعن بالزور، جنحيا او مدنيا، ضد المحرر العرفي اثناء جريان المسطرة المتمخض عنها القرار موضوع الصعوبة.

Texte intégral

محكمة الاستئناف بالدار البيضاء الغرفة التجارية
قرار رقم 1108 - بتاريخ 04/06/1985 - ملف رقم 8535

قضية بوافي محمد/ البزار عبد الله بن علي
باسم جلالة الملك

وبعد الاستماع الى مستنتاجات النيابة العامة والمداولة طبقا القانون.
حيث تقدم السيد بوافي بواسطة محامي الاستاذ الصديق حركات بمقابل استئنافي مؤدى عنه بـ 1/4/1984 في مواجهة البزار عبد الله
يستأنف بمقتضاه الامر الابتدائي الصادر بتاريخ 3/9/1984 اكتوبر في الملف الاستعجالي عدد 3614 القاضي بوقف تنفيذ القرار النهائي
ال الصادر عن المحكمة الاستئنافية بتاريخ 8 يونيو 1983 . والقاضي باداء مبالغ مالية لفائدة المستأنف.

شكلا : حيث انه لا يوجد ضمن اوراق الملف ما يفيد ان الامر الاستعجالي المستأنف قد وقع تبليغه الى المستأنف مما يجعل الاستئناف
مقبول شرعا اجلاء وصفة واداء.

وموضوعا: حيث يستفاد من وقائع الملف ونسخة القرار المستأنف ان المدعي السيد البزار عبد الله بن علي تقدم بواسطة محامي بمقال
مؤدى عنه بـ 1/8/1984 لدى ابتدائية البيضاء يعرض فيه انه صدر ضده حكم ابتدائي وقع تاييده من طرف محكمة الاستئناف يقضي
عليه باداء مبلغ 79.385,00 درهما للسيد بوافي احمد وان اجراءات التنفيذ جارية لتنفيذ هذا الحكم وان العارض يتلمس الامر بوقف
هذه الاجراءات للأسباب التالية: ذلك انه دفع بزور العقد المؤرخ في 9/1/1978 لا انه لم يستجب لطلبه مما جعله يتقدم بشكایة من اجل
الزور في هذا العقد وان السيد وكيل الملك احال هذه الشکایة على الضابطة القضائية التي فتحت بحثا في الموضوع واحالت العقد
المطعون فيه على المختبر العلمي التابع لدارة الامن الوطني بالرباط وان الخبر استخلص ان التوقيع الموضوع على العقد المؤرخ
في 19/1/1978 مزور وانه ليس للعارض وان النيابة العامة تابعت السيد بوافي احمد من اجل التزوير في محرر عرفي واستعماله طبقا
لمقتضيات الفصل 358 والفصل 359 من القانون الجنائي واحتيل المتهם على هيئة الحكم بمقتضى استدعاء مباشر.
ولذا يتلمس الامر بايقاف اجراءات التنفيذ في الملف 7146/365 بالنفاذ المعجل على المسودة وقبل التسجيل .

وحيث انه استنادا الى ما ذكر وتبعا لإجراءات المتبعة في الملف والاستماع من طرف السيد قاضي البداية الى من يجب الاستماع اليه
والاطلاع على الوثائق المدللة بها في الملف اصدر السيد قاضي البداية حكمه الانف الذكر وهو الحكم المستأنف.
أسباب الاستئناف: حيث اوضح المستأنف في معرض استئنافه ان طلب وقف التنفيذ، لا يشكل طعنا في القرار المراد تنفيذه ويجب ان
يسند إلى وقائع جديدة حدثت بعد صدور الحكم المراد تنفيذه.

اما إذا كانت الواقعة سابقة على صدور الحكم وكان في الإمكان الاحتجاج بها امام قضاة الموضوع فان ذلك لا يقبل، ولا يمكن لقاضي
التنفيذ ان يصدر حكما يطعن في مشروعية أحكام قضاة الموضوع.

وان هذه الواقعة لا يمكن ان تقبل لوقف التنفيذ وما هي الا مناورة مدببة من طرف المستأنف عليه لبزار عبد الله لافراج الحكم النهائي من
محتواه.

وان وقف التنفيذ لهذا السبب يشكل طعنا في حكم نهائي وفي قرار المجلس الاعلى المدني رفض وقف التنفيذ والحال انه لا يجوز طلب
وقف التنفيذ الا مرة واحدة مما كان السبب عملا بالفصل 436 من ق م لذا يتعين إلغاء الامر الابتدائي المستأنف والحكم برفض دعوى
المدعي مع تحمله مصاريف الدعوى.
وارفق مقاله بنسخة من القرار المستأنف.

وحيث أدرجت القضية بجلسة 14/5/1985 واجاب المستأنف في بيرابر 85 بنفس الجلسة بواسطة محامي الاستاذ عبد اللطيف الحاتمي
جاء انه وقع خلط للمستأنف بان الحكم النهائي لا يمكن طلب إيقاف تنفيذه، فالحكم النهائي يكون قابلا للتنفيذ بقوة القانون بدون منازع
مثل الأحكام الصادرة عن محكمة الاستئناف (في غير قضايا الأحوال الشخصية والزور الغرعي والتحفظ العقاري، الفصل 361 ق م).

وان العارض التجأ الى رئيس المحكمة الابتدائية بصفته قاضيا للامور المستعجلة في اطار الفصل 149 ق م لايقاف التنفيذ لوجود صعوبة في تنفيذ القرار الصادر عن محكمة الاستئناف 83/6/8 بناء على وثيقة تثبت زوريتها بمقتضى خبرة خطية قامت بها الادارة العامة للامن بمقتضى شكاية تقدم بها المستanford عليه في مواجهة المستanford من اجل التزوير واستعماله وان هذا الاخير يوجد الان متهما بتزوير عقد عرفي عملا بمقتضيات الفصلين 358 و 359 ق ج امام المحكمة الابتدائية بالبيضاء بمقتضى الملف الجنحي 84/570.

6908

وان ايقاف التنفيذ ما هو إلا اجراء وقتى لا يمكن باى حال من الاحوال ان يضر بمصالح الاطراف وانه يمكن الرجوع فيه في أي وقت وحين متى رفع السبب الذى دعى إلى اتخاذه.

لذا يلتمس العارض القول بتأييد القرار المتخذ إلى حين البت نهائيا في جريمة التزوير واستعماله تحمل المستanford الصائر ابتدائيا واستئنافيا.

وأرفق مذكرته بالوثائق الآتية:

صورة من القرار 1099 يقضي بعدم وجود ما يحجز - صورة للعقد المبرم بين العارض والحارس القضائي ب 9/11/197- العقد المطعون فيه بالزور 1/9/197 - تقرير الخبرة المنجزة من طرف الإدارة العامة للامن الوطني - محضر الضابطة القضائية في القضية الجنحية عدد 84/570/6908.

استدعاء المتهم بوافي محمد لجلسة، ملتمس النيابة العامة. 16/1/1985

وحيث توصل نائب المستanford بنسخة من المذكرة الجوابية بنفس الجلسة ولم يعقب، ثم وضعت القضية للمداولة.
محكمة الاستئناف

حيث ان المحكمة بعد مداولتها في القضية اتضح لها ان الامر المستanford ارتكز في ايقاف تنفيذ القرار الاستئنافي الصادر عن هذه المحكمة ب 83/6/8 في الملف 9/4/430/8 موضوع الملف التنفيذي عدد 84/365/7146 على كون النيابة العامة تابعت المستanford وهو المستفيد من الحكم المذكور من اجل التزوير في تحرير عرفي وباستعماله عملا بالفصلين 359-358 ق م ج.

لكن حيث ان المستanford عليه لم يسبق له البتة ان طعن في المحرر العرفي الذي ارتكز عليه القرار الاستئنافي الموما اليه خلال جريان المسطورة سواء ابتدائيا او استئنافيا، الامر الذي ليس من شأنه اعتبار مجرد تحريك متابعة ضد الطاعن يشكل صعوبة في التنفيذ لأن هذه الواقعة حصلت بعد صدور القرار الاستئنافي المذكور، في حين انه كان في متناول المستanford عليه اثارة الطعن بالزورية سواء جنحيا او مدنيا ضد المحرر العرفي اثناء جريان المسطورة المتخوض عنها القرار موضوع الصعوبة.

وبالتالي فان الحكم المستanford قد جانب الصواب فيما قضى به من ايقاف تنفيذ حكم قد استنفذ جميع طرق الطعن مما يتquin القول بالغائه والحكم من جديد برفض الطلب وتحميل المستanford عليه الصائر.
وعملا بمقتضيات الفصل 38 وما يليه، والفصل 436 من ق م م.

لهذه الأسباب:

ان محكمة الاستئناف وهي تقضي حضوريا، انتهائيا وبنفس الهيئة التي ناقشت الموضوع، ووضعت القضية للمداولة.
حکمت : شكلا بقبول الاستئناف.

وفي الموضوع: باعتباره وبالغاء الامر الاستعجالي المستanford والحكم من جديد برفض الطلب وتحميل الصائر المستanford الصائر.
الرئيس : السيد عبد اللطيف مشبال
المستشار المقرر: السيد حسن بنعيش
المحاميان : الاستاذان صديق حرکات وعبد اللطيف الحاتمي.
مجلة المحاكم المغربية، عدد 44 ، ص 112.